

Distr.: General  
2 May 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية،

٢٠٠٧-٢٠٠٨

موجز

استمرت خلال عام ٢٠٠٧ الأوضاع الاقتصادية المؤاتية وأداء النمو القوي الذي تمتعت به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جميع المجالات تقريبا منذ عام ٢٠٠٣. إلا أن المنطقة واجهت وضعاً مالياً خارجياً متناقماً بسبب ارتفاع مستوى التقلبات في الأسواق المالية الدولية وتزايد حالة عدم التيقن، وكلاهما يرجع أساساً إلى الأزمة التي منشؤها الأسواق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك، واصلت اقتصادات المنطقة نموها بمعدل عالٍ بفضل ارتفاع الطلب المحلي، المدفوع بالاستهلاك الفردي، وتكوين رؤوس أموال كبيرة. وفي هذا الصدد، سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معدل نمو بلغ ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن المنطقة ما برحت تنمو بمعدلات تجاوزت ٤,٥ في المائة لمدة أربع سنوات على التوالي.

\* E/2008/100

280508 280508 08-32682 (A)



وما فتئت المنطقة تشعر بفوائد الطلب الخارجي القوي والأسعار المرتفعة التي ينشدها منتجو صادراتها الرئيسية. وعلى المستوى الإقليمي، زاد حجم السلع والخدمات المصدرة بنسبة ٥,٣ في المائة وارتفع معدل التبادل التجاري بنسبة ٢,٤ في المائة. وهذه الزيادات، بالإضافة إلى ازدياد التحويلات من الخارج، أدت إلى كبر حجم الدخل القومي الإجمالي المتاح في المنطقة في عام ٢٠٠٧ بمعدل ٦,٥ في المائة، بحيث تجاوز معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما حدث في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥.

ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تباطؤا طفيفا في عام ٢٠٠٨، مع توقع بلوغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو ٤,٧ في المائة. وإذا تحققت هذه التوقعات، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قد حقق زيادة تراكمية بنسبة ٢٢,٥ في المائة تقريبا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وهو ما يعادل ٣,٤ في المائة سنويا في المتوسط.

## أولا - مقدمة

١ - حقق اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ قدره ٥,٧ في المائة، يعادل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣ في المائة (انظر الجدول).

الجدول

## معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٠، بالنسب المتوية)

البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الأرجنتين	٨,٧	٨,٥	٩,٢
إكوادور	٢,٧	٣,٩	٦,٠
أوروغواي	٧,٤	٧,٠	٦,٦
باراغواي	٦,٠	٤,٢	٢,٩
البرازيل	٥,٤	٣,٧	٢,٩
بنما	١١,٢	٨,٧	٧,٢
بوليفيا	٤,٦	٤,٦	٤,٠
بيرو	٩,٠	٧,٦	٦,٧
الجمهورية الدومينيكية	٨,٥	١٠,٧	٩,٣
السلفادور	٤,٧	٤,٢	٣,١
شيلي	٥,١	٤,٠	٥,٧
غواتيمالا	٥,٧	٤,٩	٣,٥
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٨,٤	١٠,٣	١٠,٣
كوبا <sup>(١)</sup>	٧,٥	١٢,٥	١١,٨
كوستاريكا	٦,٨	٨,٢	٥,٩
كولومبيا	٧,٥	٦,٨	٤,٧
المكسيك	٣,٣	٤,٨	٢,٨
نيكاراغوا	٣,٨	٣,٧	٤,٣
هايتي	٣,٢	٢,٣	١,٨
هندوراس	٦,٣	٦,٠	٤,١
المجموع الفرعي لأمريكا اللاتينية <sup>(ب)</sup>	٥,٧	٥,٥	٤,٦
المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي	٣,٩	٦,٩	٤,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي <sup>(ب)</sup>	٥,٧	٥,٦	٤,٦

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات مقدمة من المكتب الإحصائي الوطني لكوبا.

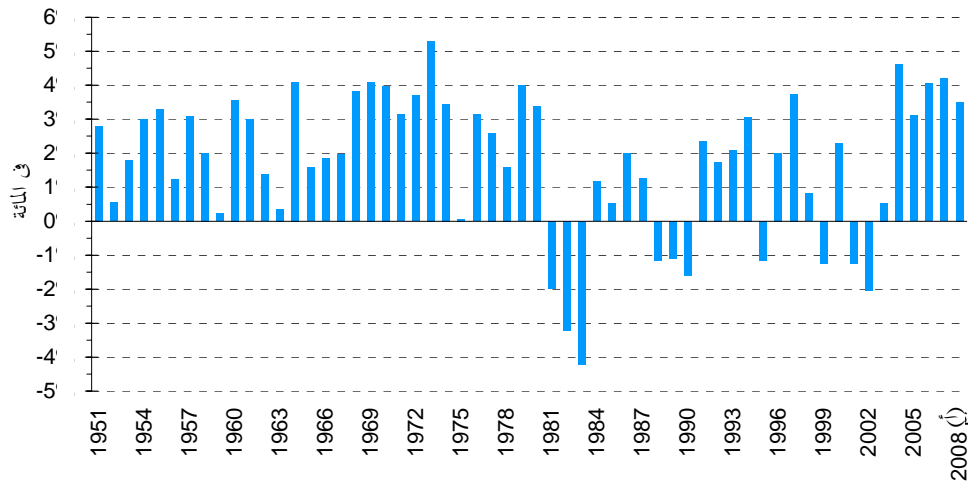
(ب) ما عدا كوبا.

٢ - وعليه، كان عام ٢٠٠٧ هو العام الخامس على التوالي الذي يشهد نمواً اقتصادياً، والرابع الذي فاق فيه معدل النمو نسبة ٤ في المائة. وكانت آخر فترة شهدت نمواً مطرداً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت نسبته ٣ في المائة في السنة هي منذ ٤٠ سنة، في الفترة ما بين أواخر الستينيات وصدمة أسعار النفط الأولى في أوائل السبعينيات، عندما شهدت المنطقة توسعاً اقتصادياً بمعدلات مماثلة لمدة سبع سنوات على التوالي (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(معدلات النمو السنوي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) توقعات.

٣ - ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً طفيفاً في عام ٢٠٠٨، مع بلوغ معدل النمو نحو ٤,٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وإذا حدث ذلك، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قد حقق زيادة تبلغ نحو ٢٢,٥ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، وهو ما يعادل ٣,٤ في المائة سنوياً في المتوسط.

٤ - وخلال السنوات القليلة الماضية، شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو استثنائية، حيث نما بمعدل يفوق ٣ في المائة سنوياً لمدة أربع سنوات على التوالي. وعليه، فإن أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليس حدثاً معزولاً، ولكنه بالأحرى يحدث في ظل خلفية عامة من النمو. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه بينما تُعد معدلات النمو في

المنطقة مرتفعة بالمعايير التاريخية، فإنها ليست مرتفعة مقارنة بالمعدلات التي تحققت في مناطق أخرى من العالم النامي.

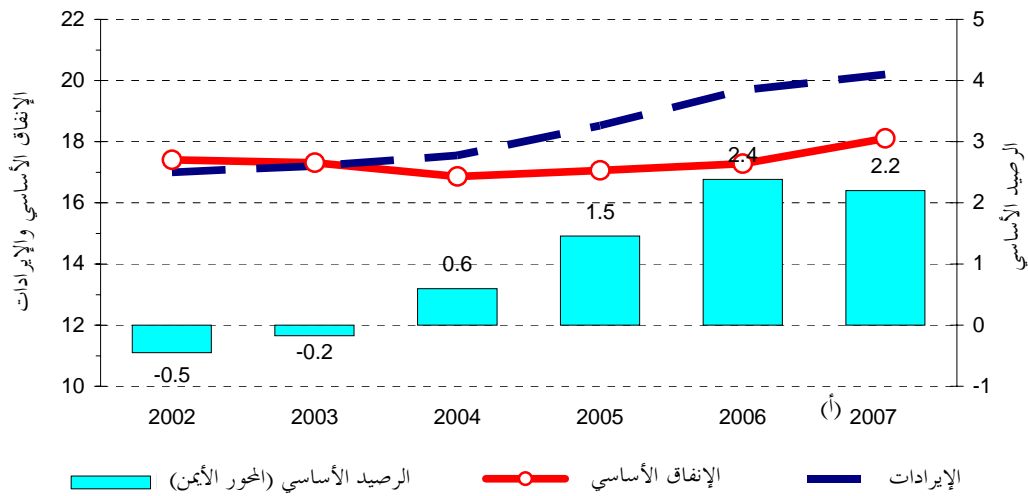
٥ - وخلال عام ٢٠٠٧، استمرت المنطقة تشهد الكثير من خصائص النمو الاقتصادي للمرحلة الحالية. وتشمل هذه السمات استمرار الفائض (وإن كان بدرجة تقل كثيرا عنه في عام ٢٠٠٦) في الحساب الجاري، وزيادة التحسن (وإن كان بدرجة أقل) في معدلات التبادل التجاري، واستمرار الرصيد الأساسي الإيجابي في الحسابات المالية، وانخفاض معدل البطالة، وتزايد الاحتياطيات الدولية، وانخفاض الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أنه لوحظ حدوث بعض التغيرات في الاتجاهات التي سادت في السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل دون شك تحديا للسياسات الاقتصادية. وتتضمن بعض هذه التطورات حدوث زيادة أكثر حدة في الإنفاق العام، مما يمثل تراجعاً فيما يتعلق بالرصيد المالي الكلي الذي حققته المنطقة في عام ٢٠٠٦؛ وضعف زخم الصادرات من السلع، التي زاد حجمها بمعدل أقل من معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ سنوات عديدة، وارتفاع معدل التضخم، الذي أوقف الاتجاه النزولي الذي كان سائداً خلال السنوات الأربع الماضية؛ وزيادة المخاطر السيادية في بلدان المنطقة في ظل اضطراب الأسواق المالية الذي بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٧.

## ثانياً - السياسة الاقتصادية

٦ - كانت بعض الصفات المميزة لعام ٢٠٠٧ مختلفة عن تلك التي شهدتها الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، حيث تميزت تلك الفترة الأخيرة بتنامي الفوائض الأولية، وانخفاض العجز العام، واطراد تناقص الدين العام. ونتج التحسن في الأرصدة المالية بالدرجة الأولى عن ارتفاع الإيرادات بمعدل أسرع من معدل الإنفاق العام. وفي حين حققت بلدان المنطقة مرة أخرى فائضا أوليا كبيرا (انظر الشكل الثاني)، فإنه كان دون المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٦. وقد يُعزى هذا إلى تباطؤ الزيادة في الإيرادات (التي ارتفعت بمقدار ٠,٤ نقطة من نقاط الناتج المحلي الإجمالي) وزيادة سرعة النمو في الإنفاق (الذي زاد بمقدار ٠,٧ نقطة من نقاط الناتج المحلي الإجمالي).

## الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إيرادات الحكومات المركزية، والإنفاق الأساسي، والرصيد الأساسي (بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية. (أ) أرقام أولية.

٧ - وعلى صعيد الحكومات المركزية، بين الأداء المالي لبلدان المنطقة أنه كانت لديها بنهاية عام ٢٠٠٧ فوائض أولية تبلغ ٢,٢ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط بسيط) مقابل فائض قدره ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي مقابل ذلك، فإن وضع الرصيد الإجمالي، الذي يشمل مدفوعات الفوائد على الدين العام، تفاقم من ٠,١ في المائة إلى -٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٨ - ويعكس الفائض الأساسي المتوسط السالف الذكر أداء ماليا تشترك فيه جميع بلدان المنطقة تقريبا. ومن بين الـ ١٩ بلدا التي تتوفر عنها معلومات، حقق ١٦ بلدا فوائض أولية في عام ٢٠٠٧ (لم يحقق عجزا أوليا سوى هايتي وهندوراس وغواتيمالا). وهذا يمثل تباينا كبيرا عن الوضع الذي كان سائدا في عام ٢٠٠٢، عندما تحققت فوائض في ثمانية بلدان فقط. وبالرغم من هذه النتائج، فقد زاد عدد البلدان التي شهدت تدهورا في أرصدها المالية. ففي عام ٢٠٠٧، سجل ١٢ بلدا من الـ ١٩ بلدا التي أجريت تحليلات لأوضاعها عجزا أكبر أو فائضا أقل. وهذا يتباين مع الوضع الذي كان سائدا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥،

عندما سجلت معظم البلدان تحسنا في مؤشراتها. كما تكشف التغطية الأشمل لبعض البلدان المختارة حدوث تدهور في الرصيد الأساسي للقطاع العام غير المالي، الذي شهد انخفاضاً تراوح في المتوسط من ٤,١ في المائة إلى ٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٩ - وخلال السنوات القليلة الماضية، اجتمع عدد من العوامل لرفع الإيرادات المالية لبلدان المنطقة: حدوث زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي، ترتب عليه آثار كبيرة بالنسبة لتحصيل الضرائب؛ وانخفاض معدل التضخم في معظم البلدان؛ وتحسّن آليات تحصيل الضرائب؛ وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، مما أدى إلى توليد أحجام كبيرة من الإيرادات الضريبية للبلدان المنتجة.

١٠ - وقد استحدثت الحكومات مجموعة من الآليات المالية لتخصيص بعض هذه الموارد. ففي حالة المنتجات الزراعية، مولّت الأرجنتين بعض إنفاقها من الموارد التي تولّدت عن طريق رسوم التصدير. وحدث نفس الشيء في البلدان التي تُنتج كميات كبيرة من الموارد غير المتجددة، حيث أنشأت حكوماتها آليات لتجميع الإيرادات، ولا سيما في حالات بوليفيا وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

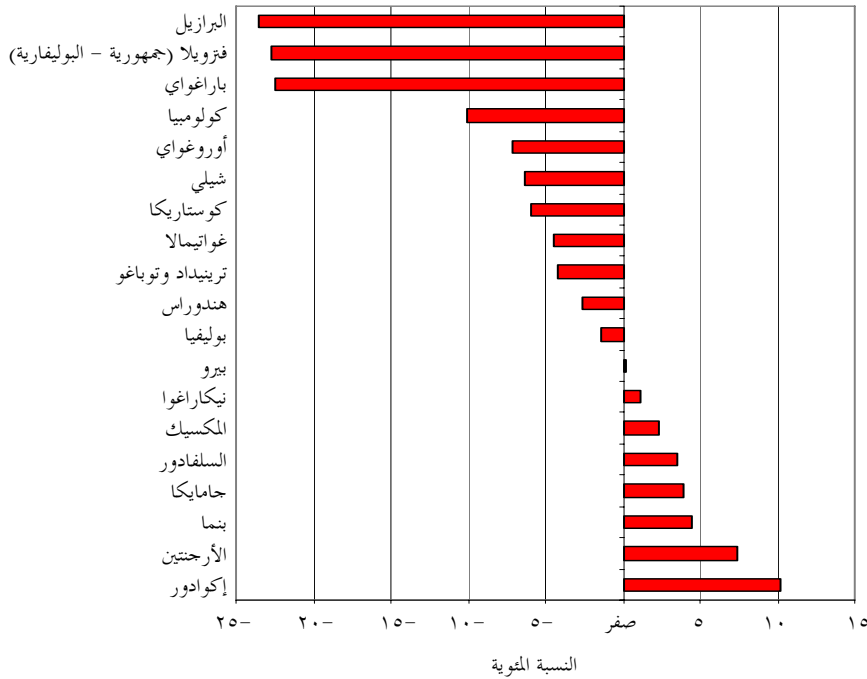
١١ - وقد انخفضت نسبة الدين العام على الحكومات المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنها كمتوسط بسيط لبلدان المنطقة، من ٣٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتحسّن هيكل الدين في تلك البلدان تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت الديون بالعملة الأجنبية وتم تمديد آجال سداد الديون بالعملة المحلية.

١٢ - وفيما يتعلق بسياسة أسعار الصرف، استمر في عام ٢٠٠٧ الارتفاع الذي شوهد في عام ٢٠٠٦ في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة، ولا سيما في أمريكا الجنوبية. وارتفع بنسبة ٢,٧ في المائة سعر الصرف خارج منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (باستثناء التجارة فيما بين بلدان المنطقة)، حيث سجل ارتفاع فعلي في قيمة العملات في ١١ بلدا خلال تلك الفترة. ويبين الشكل الثالث، تطور أسعار الصرف الفعلية الكلية منذ عام ٢٠٠٥، وعملية ارتفاع قيمة صرف العملات في المنطقة.

## الشكل الثالث

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التباين الكلي في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية

(المتوسط لعام ٢٠٠٧ مقابل المتوسط للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

١٣ - وقد سجلت بلدان أمريكا الجنوبية، مجتمعة، ارتفاعا في قيمة العملات بلغ ٤,٨ في المائة، بينما سجلت أمريكا الوسطى، والمكسيك، ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعا في القيمة الفعلية للعملية خارج المنطقة الإقليمية قدره ٠,٣ في المائة خلال الفترة. وحدث الارتفاع في قيمة العملات في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٧ في سياق كانت فيه السلع الأساسية التي تصدرها المنطقة دون الإقليمية تحقق أسعارا عالية وكان عدد من البلدان يحصل على تدفقات رأسمالية كبيرة.

١٤ - وبالرغم من أن معدل التضخم في المنطقة في عام ٢٠٠٧ كان ما زال منخفضا بالمعايير التاريخية، فإن البلدان التي يوجد بها نظام لتحديد معدل مستهدف للتضخم (كما في ذلك باراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك) أو نطاق لمعدل التضخم المستهدف (مثل غواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس) شهدت ارتفاعا في أسعار المستهلكين. معدل يتجاوز معدل التضخم المستهدف الذي حدته مصارفها المركزية. وفي عدد من البلدان، تجاوز معدل التضخم الأساسي المعدل المستهدف. وتمثل رد فعل معظم المصارف المركزية في رفع أسعار الفائدة. ومع قيام مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة

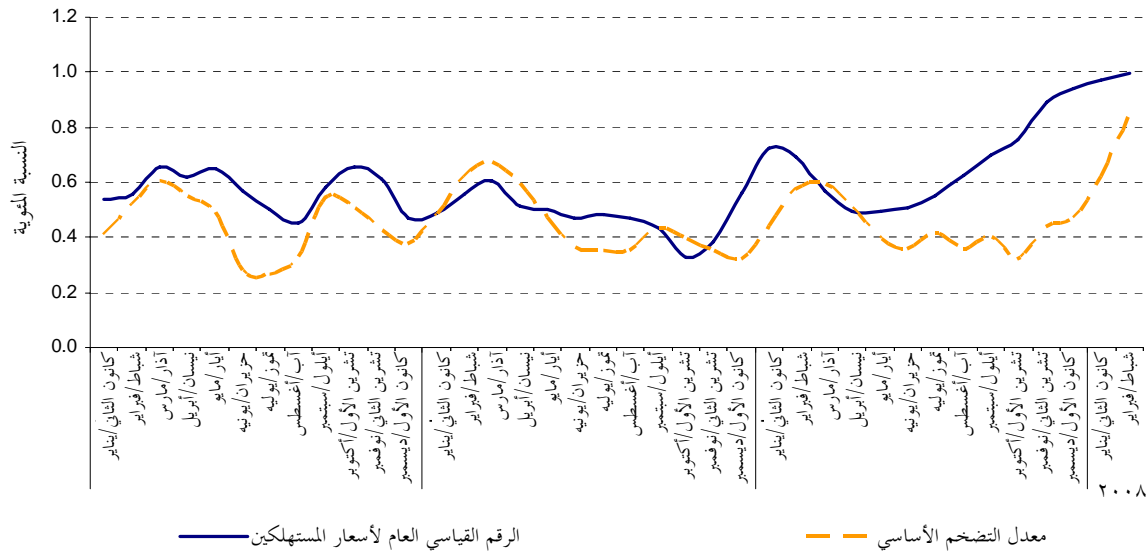


بتخفيض سعر الصرف في سياسته النقدية وقيام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برفع أسعارها، اتسعت فجوة التباين في العائد. وبالرغم من ذلك، ظلت أسعار الفائدة في المنطقة منخفضة بالمقارنة بالأسعار التاريخية، وأسهم ذلك في ارتفاع الإقراض المصرفي بدرجة كبيرة، ولا سيما إقراض المستهلكين، الذي كان هو نوع الائتمان الذي زاد أكثر من غيره، والإقراض الرهني العقاري.

١٥ - وقد بلغ معدل التضخم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو يمثل زيادة عن المعدل في عام ٢٠٠٦ (٥,٠ في المائة)، مما أدى إلى وقف الانخفاض التدريجي في هذا المؤشر على الصعيد الإقليمي منذ عام ٢٠٠٢ (انظر الشكل الرابع). كما أنه يعكس الارتفاع الحاد في أسعار بعض السلع والخدمات، بما في ذلك الأغذية (وبخاصة الحبوب الغذائية، والمنتجات الزيتية، والزيوت، واللحوم، وبعض المشروبات)، والوقود والخدمات الأساسية. وتضاعف أثر ذلك الوضع في بعض البلدان بسبب القيود التي تحد من العرض. وفي عدة بلدان، عوّض جزئياً ارتفاع قيمة العملة الأثر الناجم عن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة على الأسعار المحلية.

الشكل الرابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التباين الشهري في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ومعدلات التضخم الأساسية  
(المتوسطات المتحركة غير المرجحة لمدة ثلاثة أشهر)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

١٦ - وقد أدت التغيرات في اتجاهات معدل التضخم وسلوك أسعار الصرف إلى تعريض السلطات الاقتصادية للمنطقة لمعضلات سياساتية معينة. ومن شأن استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة للحد من الضغوط التضخمية أن يسهم في زيادة رفع أسعار العملات. ويستند هذا التقدير إلى حد كبير إلى ارتفاع مستوى سعر الفائدة الحقيقي الذي ساعد، بالإضافة إلى تحسن تقديرات المخاطر التي تتعرض لها البلدان، إلى زيادة التدفقات الرأسمالية. وأسفرت التدفقات الرأسمالية، بالاقتران بزيادة حجم التدفقات النقدية المتصلة بزيادة الصادرات، إلى زيادة الاحتياطيات الدولية وبالتالي القيم التجميعية النقدية، مما أحبر المصارف المركزية على مضاعفة جهودها لامتصاص تلك السيولة، مع ما يترتب على ذلك من تكلفة فيما يتعلق بالسياسة النقدية. وسيتوقف ما إذا كانت المعضلة بين معدل التضخم وقيمة العملات ستستمر في عام ٢٠٠٨ على عدد من العوامل، وبخاصة السياسة النقدية التي سيتبعها مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة وتصورات المصارف المركزية فيما يتعلق بأسباب ارتفاع معدل التضخم.

### ثالثاً - الأداء المحلي

١٧ - في عام ٢٠٠٧، استمرت اتجاهات النمو الاقتصادي التي سادت في السنوات السابقة وانتشر التوسع ليشمل جميع بلدان المنطقة؛ وفي حين شهدت عدة بلدان ارتفاع معدلات النمو عن المعدلات في عام ٢٠٠٦، حدث تباطؤ في بلدان أخرى. وشهدت البلدان التالية ارتفاع معدلات النمو: البرازيل، ٥,٤ في المائة (٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦)، وشيلي، ٥,١ في المائة (٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٦)، وبنما، ١١,٢ في المائة (٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦)، وباراغواي، ٦,٠ في المائة (٤,٠ في عام ٢٠٠٦)، وبيرو، ٩,٠ في المائة (٧,٦ في عام ٢٠٠٦). وفي المكسيك، تباطأ النشاط الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو من ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبالرغم من أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الدومينيكية وفترويل (جمهورية - البوليفارية) شهد انخفاضا في عام ٢٠٠٧، فإن هذين البلدين ما زالا من بين البلدان الآخذة في التوسع بقوة في المنطقة. وشهدت بنما وبيرو أعلى معدلات للنمو، تليهما الأرجنتين (٨,٧ في المائة)، والجمهورية الدومينيكية (٨,٥ في المائة)، وفترويل (جمهورية - البوليفارية) (٨,٤ في المائة). أما البلدان التي كان معدل النمو فيها أقل ما يمكن فهي المكسيك (٣,٣ في المائة)، وهاتي (٣,٢ في المائة)، وإكوادور (٢,٧ في المائة). وسجلت البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية والناطقة بالهولندية، إذا أخذت معا، معدل نمو قدره ٣,٩ في المائة (٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦).

١٨ - وبالرغم من تنامي الاضطرابات وزيادة التقلبات في الأسواق الدولية خلال عام ٢٠٠٧ وعدم التيقن بشأن التطورات في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، واصلت اقتصادات المنطقة أداءها الجيد. وحدث توسعها إزاء خلفية الاتجاهات التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية في المناطق الاقتصادية الأخرى، وعلى وجه التحديد نمط عام للنمو، وارتفاع معدل السيولة، وسهولة إمكانية وصول الاقتصادات الناشئة إلى أسواق رأس المال الدولية. وأدى ارتفاع الطلب الخارجي على سلع التصدير التي تنتجها المنطقة، وارتفاع أسعارها الدولية، إلى ارتفاع كبير في حصائل الصادرات، التي كانت نتيجتها في معظم البلدان هي زيادة في الإيرادات المالية. وما برح النمو أيضا يحدث في سياق تجدد الطلب المحلي في عدد من البلدان، مدفوعا بزيادة الدخل القومي المتاح واستعادة المستويات السابقة. وفي عدد من البلدان، لم يعد إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة إلى المستويات السابقة إلا في عام ٢٠٠٥ (بنما وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)) أو عام ٢٠٠٦ (الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية).

١٩ - واستمر حجم السلع والخدمات التي تصدرها المنطقة في الازدياد في عام ٢٠٠٧ (٥,٣ في المائة)، وإن كان ذلك النمو ما فتئ يشهد تباطؤا خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي غضون ذلك، واصل الطلب المحلي نموه بمعدلات عالية (٧,٧ في المائة) بسبب الزيادة الكبيرة في الاستهلاك الفردي (٦,٨ في المائة)، مدفوعا بتحسّن مؤشرات العمالة، والارتفاع المتواضع في الأجور الحقيقية، واستمرار انخفاض أسعار الفائدة في عدد من البلدان، مما وفر حافزا لإقراض المستهلكين، وارتفاع قيمة العملة، مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية النهائية المستوردة.

٢٠ - وكان معدل التوسع في عام ٢٠٠٧ في إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة (١٢,٢ في المائة) مماثلا لمعدله في عام ٢٠٠٦ (١٢,٩ في المائة)، الأمر الذي جعل عنصر الطلب هذا ينمو أكثر من غيره على مدى السنوات الأربع الماضية؛ بل إن إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة على مستوى المنطقة ارتفع بمعدل تراكمي قدره ٥٩ بالمائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧. ويرجع أساسا ارتفاع مستوى الاستثمارات الرأسمالية الثابتة للمنطقة إلى النمو السريع للاستثمارات في المصانع والمعدات، ومعظمها عن طريق الاستيراد، وهو تطور يعود جزئيا إلى ارتفاع قيمة عملات معظم البلدان مقابل دولار الولايات المتحدة وارتفاع الطلب المحلي والخارجي. وفي غضون ذلك، شهد قطاع البناء تباطؤا طفيفا.

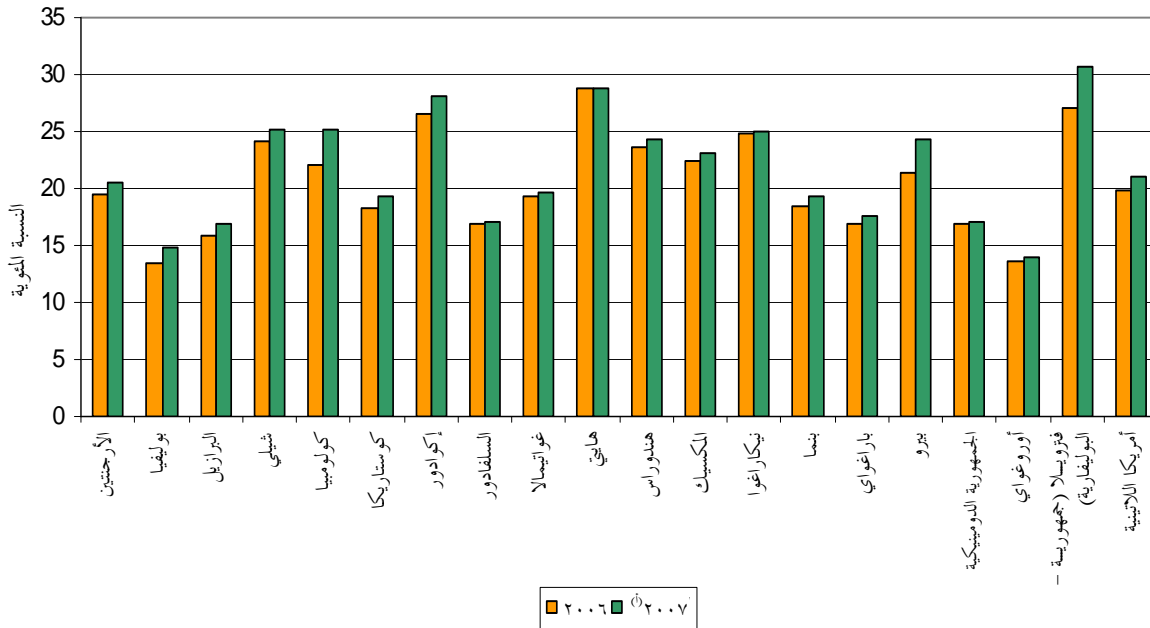
٢١ - واستمر نمو إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة للدولار، بحيث وصل إلى ٢١,١ في المائة في عام ٢٠٠٧، مقابل

١٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. وما زال هذا المعدل أقل كثيرا من المستويات التي تحققت في فترة السبعينيات ولكنها تمثل زيادة ملموسة عن المستويات المنخفضة التي كانت سائدة خلال عام ٢٠٠٢ (١٦,٨ في المائة) وعام ٢٠٠٣ (١٦,٤ في المائة). ويتأثر المجموع للمنطقة بأسرها تأثرا شديدا بالأرقام المتأينة من البرازيل، التي تشكل نحو ٣٠ في المائة من إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة للمنطقة والتي تتميز بكونها من أدنى نسب الاستثمار (١٦,٩ في المائة)، هي وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور (انظر الشكل الخامس).

#### الشكل الخامس

### أمريكا اللاتينية: إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(أ)</sup>

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لسنة ٢٠٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تقديرات.

٢٢ - وبالقيمة الحالية للدولار، واصلت أيضا الاستثمارات في المنطقة اتجاهاها التصاعدي. وارتفع إجمالي الاستثمارات الثابتة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٢٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ من ٢٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، مولت مستويات الاستثمار تماما من المدخرات الوطنية، بالنظر إلى استمرار الاتجاه السليبي للادخار الخارجي في المنطقة. وكان معدل الادخار الوطني في المنطقة ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ (٢١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦)، في حين انكمش الادخار الخارجي السليبي، الذي اتسمت به المنطقة منذ عام ٢٠٠٣، من ١,٧- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٧- في المائة. وانعكس الارتفاع الحاد في الطلب المحلي في المنطقة في زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات (١٣,٤ في المائة). وبالنظر إلى أن هذه القيمة التجميعية ما فتئت ترتفع باطراد بمعدل أسرع من معدل زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات منذ عام ٢٠٠٤، فإن صافي الصادرات ما برح يسهم إسهاما سلبيا بصورة متزايدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي على صعيد المنطقة.

٢٣ - وكان النمو في الطلب له ما يقابله في أداء مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. فعلى صعيد المنطقة، كان أكثر القطاعات دينامية هي قطاعات النقل والاتصالات، والبناء، والتجارة، والخدمات المالية والتجارية. وأدى التحسن الكبير الذي حدث في محاصيل الحبوب (الأرجنتين وباراغواي)، وزراعة محاصيل التصدير (بنما وكوستاريكا وهندوراس) إلى حدوث توسع كبير في القطاع الزراعي؛ في حين تأثر الأداء الاقتصادي في بلدان أخرى بسوء الأحوال الجوية (بوليفيا وشيلي). ولم يحقق قطاع التعدين سوى توسع متواضع جدا في المنطقة ككل، بالرغم من ارتفاع الناتج في شيلي مع بدء دخول عمليات جديدة في مرحلة الإنتاج. وواصل القطاع الصناعي نموه بنفس المعدل تقريبا الذي كان عليه في عام ٢٠٠٦، بفضل ارتفاع الطلب المحلي والخارجي. وعلى الصعيد الإقليمي، كان أداء قطاع البناء متباينا. وشهد كل من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، تباطؤا ملحوظا في هذا القطاع، وإن كان بعضها قد سجل معدلات نمو من رقمين (بنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، وكولومبيا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)). وفي الوقت ذاته، انعكست الاتجاهات التصاعدية في الائتمان المحلي، والتعاملات المالية، والنشاط الاقتصادي المحلي، في توسيع نطاق الخدمات المالية والتجارية. وساعد زخم الاقتصاد الدولي والنمو الأقوى بصفة عامة في بلدان أمريكا اللاتينية على إحداث زيادة في السفر للأغراض الترويجية والتجارية. وفي عام ٢٠٠٧، ارتفع عدد السائحين القادمين بنسبة ١٠,٣ في المائة في أمريكا الوسطى و ٨,١ في المائة في أمريكا

الجنوبية بينما انخفض بنسبة ١ في المائة في منطقة البحر الكاريبي. وكان مؤدى الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأساسية وفي عائدات التصدير في بلدان المنطقة أن معدلات التبادل التجاري، في المنطقة ككل، ظلت إيجابية خلال عام ٢٠٠٧. وبالرغم من حدوث ارتفاع في أسعار الكثير من المنتجات المستوردة، وبخاصة الأغذية والطاقة، فإن أسعار المصنوعات لم تزيد إلا بدرجة طفيفة جدا، مما جعل القوة الشرائية لصادرات المنطقة تواصل نموها. وبلغت المكاسب التجارية الناتجة عن تحسن معدلات التبادل التجاري ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ (٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٦)، وكان المستفيدون الرئيسيون من ذلك هم بلدان أمريكا الجنوبية والمكسيك.

٢٤ - وهذه الحالة، بالإضافة إلى حدوث انخفاض طفيف في صافي مدفوعات عوامل الإنتاج إلى بقية دول العالم (وإن كانت هذه ما زالت مرتفعة) والزيادة المطردة في صافي التحويلات الجارية من بقية دول العالم، أدت إلى ارتفاع إجمالي الدخل القومي المتاح في بلدان المنطقة بأكثر من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الخامسة على التوالي، بزيادة قدرها ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ (٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٦). بيد أنه فيما يتعلق بالصورة في المنطقة دون الإقليمية، ارتفع هذا الرقم التجميعي بمعدل أبطأ مما حدث للنشاط الاقتصادي في بلدان أمريكا الوسطى، وذلك بسبب تباطؤ النمو في تحويلات المهاجرين والأثر السلبي لمعدلات التبادل التجاري.

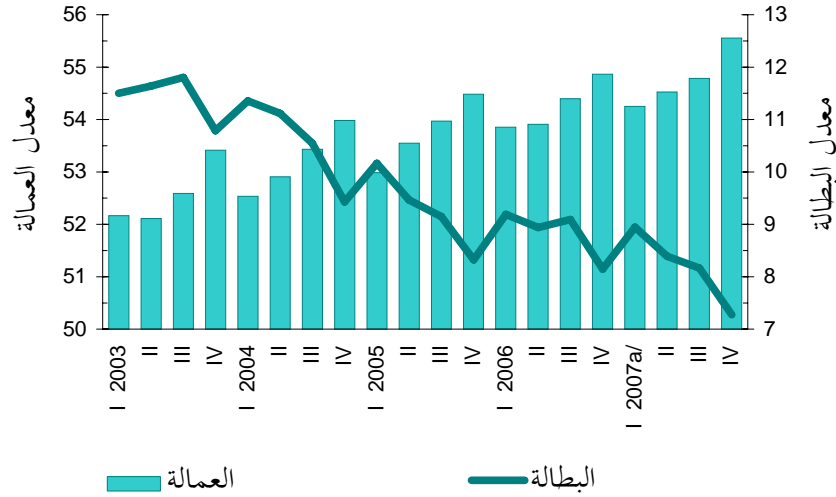
٢٥ - وما زالت الحاجة إلى إيجاد عدد كاف من فرص العمل العالية النوعية تشكل أحد الشواغل الرئيسية في المنطقة. وظل معدل إيجاد فرص عمل مرتفعا في عام ٢٠٠٧، حيث ارتفع معدل العمالة على مستوى المنطقة بنسبة ٠,٥ في المائة، من ٥٤,١ في المائة إلى ٥٤,٦ في المائة من عدد السكان في سن العمل. وارتفع قليلا معدل المشاركة في العمل من ٥٩,٤ في المائة إلى ٥٩,٥ في المائة، وبالتالي انعكس ارتفاع معدل العمالة في حدوث انخفاض آخر في معدل البطالة، من ٨,٦ في المائة إلى ٨,٠ في المائة (انظر الشكل السادس). ولم يقتصر الأمر على انخفاض معدل البطالة مرة أخرى في المنطقة ككل، بل انخفاضه أيضا في ١٦ من الـ ١٨ بلدا التي تتوفر عنها معلومات. وخلال السنوات الخمس الماضية، انخفض معدل البطالة في المنطقة بمقدار ثلاث نقاط مئوية، بحيث اقترب من المستويات التي كان عليها في أوائل التسعينيات. وانخفض عدد العاطلين في المناطق الحضرية من نحو ٨٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٧، بحيث وصل العدد الكلي للعاطلين في المناطق الحضرية إلى أقل قليلا من ١٧ مليون شخص. وهذا يدل على استمرار الوضع الخطير جدا للبطالة، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستويات الفقر، وإن كانت تلك المستويات آخذة في الانخفاض.

٢٦ - ولم تُظهر الأجور الحقيقية سوى زيادة طفيفة في أغلب البلدان، مما يعد استمراراً للاتجاه الذي لوحظ فترة النمو الاقتصادي الحالية لديناميات العمل، الذي ينعكس في إيجاد فرص عمل جديدة، ولكن إلى حد أدنى بكثير في الأجور.

الشكل السادس

### أمريكا اللاتينية (٩ بلدان): معدلات العمالة والبطالة الفصلية

(المتوسط المرجح، النسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٢٧ - وكانت التطورات في اليد العاملة المتاحة غير منتظمة. ففي حين ارتفعت معدلات مشاركة العمال في عدد من البلدان، فإنها انخفضت في الأرجنتين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك. وفي أغلب البلدان التي سجلت ارتفاعاً في المشاركة في سوق العمل، كان هذا الارتفاع يعزى، كما كان خلال السنوات السابقة، إلى زيادة مشاركة المرأة؛ بينما استمر معدل مشاركة الرجل، مع ذلك، في الانخفاض البطيء، وهو أمر يرجع في المقام الأول إلى بقاء الشباب من الذكور فترات أطول في نظام التعليم.

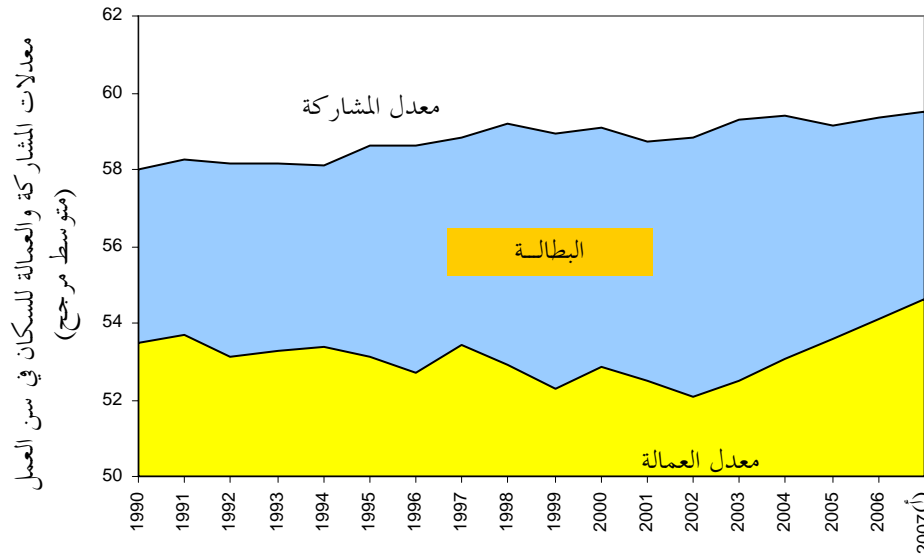
٢٨ - وعلى عكس الأرقام المتفاوتة المتعلقة بالمشاركة في سوق العمل، ارتفع معدل العمالة في جميع البلدان تقريباً، ولم ينخفض إلا في ترينيداد وتوباغو، وهندوراس. وارتفع معدل العمالة في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة ٢,٥ نقطة مئوية. ولم يعوض هذا

الارتفاع الانخفاض الذي حدث سابقا فحسب، وإنما يشكل أيضا زيادة قدرها ١,٥ نقطة مئوية على متوسط معدل العمالة في المنطقة خلال التسعينيات.

٢٩ - وتعتبر أبرز سمات ارتفاع معدلات العمالة خلال فترة النمو، ٢٠٠٣-٢٠٠٧، هي أن الزيادة الكبيرة في أعداد الوظائف تتركز في العمالة مقابل أجر. وكان الاستثناءان الأساسيان هما البرازيل وبيرو، حيث شهدتا زيادة ملحوظة في الأعمال الحرة. بيد أن هذا لا يعني أن الطلب على اليد العاملة ضعف في تلك الحالات، وبخاصة نظرا إلى أن العمل مقابل أجر، لا سيما العمل مقابل أجر في القطاع الرسمي، استمر في الزيادة بصورة قوية.

الشكل السابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٦ بلدا): معدلات المشاركة والعمالة والبطالة، كنسبة من السكان في سن العمل



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٠ - وقد ارتفعت العمالة ككل بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ (مماثلة لأرقام العام السابق) وارتفعت العمالة بأجر بنسبة ٤ في المائة. واستمر أيضا في عام ٢٠٠٧ الاتجاه التصاعدي القوي في العمالة الرسمية بأجر. وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، تفيد معدلات الزيادة العالية بأن الزيادة لا ترجع فحسب إلى إيجاد فرص عمل جديدة، وإنما ترجع جزئيا إلى إضفاء الصبغة الرسمية على وظائف كانت قائمة من قبل. وأعطى هذا المزيج دفعة لحجم القطاع الرسمي، مقيسا بمؤشر العمالة المسجلة أو بعدد المساهمين في نظم الضمان



الاجتماعي. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفعت العمالة الرسمية بنسبة حوالي ١٧,٥ في المائة في المكسيك، و ٢٥,٣ في المائة في البرازيل، و ٣١,٢ في المائة في شيلي، و ٢٦,٩ في المائة في بيرو، و ٢٩,٣ في المائة في كوستاريكا، و ٤٧,٦ في المائة في نيكاراغوا، و ٤٩,٥ في المائة في الأرجنتين.

٣١ - إلا أن هذا لا يعني وجود تحسن عام في نوعية العمالة. فعلى الرغم من تحسن المؤشرات المتعلقة بحجم العمالة بشكل عام نسبياً، كما يحدث عادة عند تراجع البطالة السافرة، فإن الأداء يبدو أكثر تفاوتاً عند استخدام مؤشرات أخرى. ومن الأمور المسببة للقلق تزايد الافتقار إلى الاستقرار في العقود الرسمية، وهو أمر يتمثل في زيادة العقود المحددة المدة (في كولومبيا والمكسيك على سبيل المثال). وشهدت الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي زيادة طفيفة أو نقصاناً في أغلب البلدان، وإذا نظر إلى المنطقة ككل، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة ١,٥ في المائة كمتوسط مرجح. وبالتالي، كان هناك استمرار لنمط السنوات القليلة الماضية، التي أثر خلالها الطلب المتصاعد على العمالة تأثيراً قوياً على إيجاد فرص عمل، ولكن تأثيراً أقل كثيراً على الأجور.

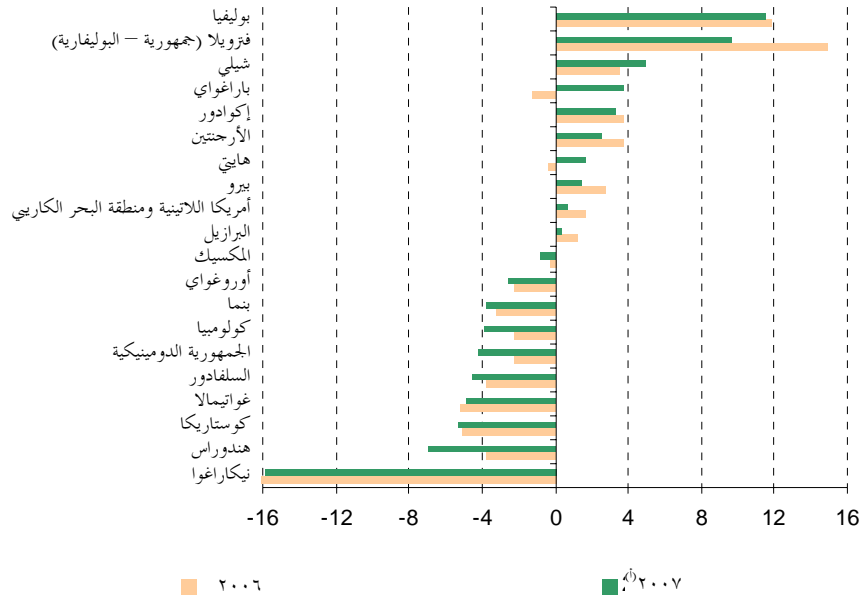
## رابعا - القطاع الخارجي

٣٢ - على الرغم من تفاقم الاضطراب في الأسواق المالية خلال عام ٢٠٠٧ وما صاحب ذلك من عدم تيقن إزاء أداء اقتصاد الولايات المتحدة، ظلت الأوضاع الخارجية مواتية بالنسبة لبلدان المنطقة طوال العام، وذلك بفضل الطلب الدولي القوي على السلع التي تصدرها والزيادة في التجارة فيما بين بلدان المنطقة. إذ سجلت المنطقة فائضاً في الحساب الجاري للعام الخامس على التوالي في عام ٢٠٠٧، بلغ ٢٤,٤١ بليون دولار (٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويشكل هذا المبلغ حوالي نصف الفائض في الناتج المحلي الإجمالي وقدره ١,٧ في المائة (٤٨,٠١ بليون دولار) المسجل في عام ٢٠٠٦. وسجل ثلثا بلدان المنطقة تدهوراً في رصيد الحساب الجاري. ويرجع انخفاض الفائض في المنطقة حصرياً تقريباً إلى الانخفاض الكبير في الفائض التجاري للسلع (انظر الشكل الثامن)

## الشكل الثامن

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: رصيد الحساب الجاري

(النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.  
(أ) أرقام أولية.

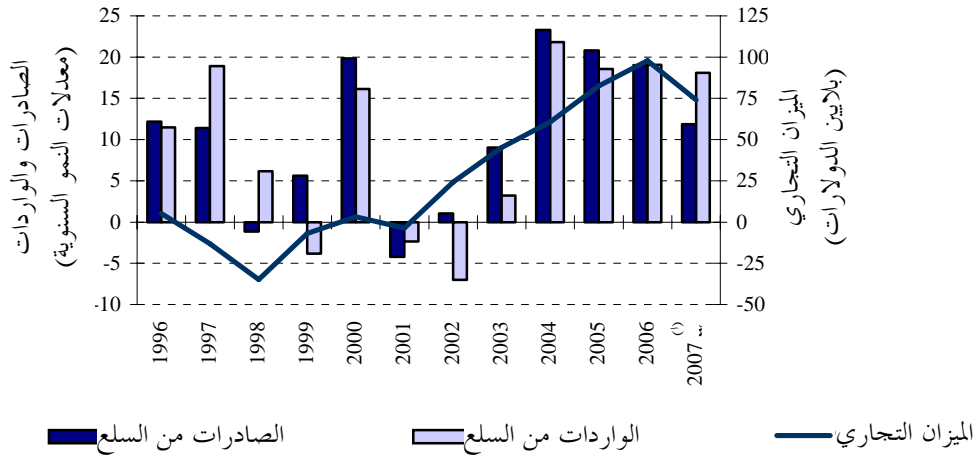
٣٣ - وفي عام ٢٠٠٧، ارتفع إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية بنسبة ١٢,٢ في المائة ليصل إلى ٧٥٢,٢٦ بليون دولار. غير أن الواردات نمت بصورة أسرع، بمعدل ١٨,٢ في المائة، لتصل إلى ٦٧٧ بليون دولار. وعلى الرغم من أن الميزان التجاري للسلع في المنطقة كان إيجابيا للعام السادس على التوالي، حيث سجل ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاتجاه التصاعدي الذي تجلّى منذ عام ٢٠٠٢ انعكس في عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل التاسع). وتعزى الزيادة في صادرات السلع إلى ارتفاع الأسعار (٦,٣ في المائة) بقدر ما تعزى إلى زيادة الأحجام (٥,٣ في المائة). ويرجع ارتفاع أسعار صادرات المنطقة إلى حد بعيد إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي واصلت الارتفاع طيلة عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من ارتفاع أحجام الصادرات في المنطقة ككل، فقد انخفضت تلك الأحجام في بعض البلدان المنتجة للبترول (إكوادور، فنزويلا (جمهورية البوليفارية)، والمكسيك). أما البلدان التي سجلت أعلى معدلات زيادة في أحجام الصادرات، فهي: باراغواي (٢٦,٧ في المائة) (بفضل ارتفاع المبيعات من فول الصويا) وبنما (١٣,٦ في المائة) وغواتيمالا (٩,٦ في المائة)

وكوستاريكا (٩,٣ في المائة). كما توسعت الأرجنتين (٨,٣ في المائة) والبرازيل (٧,٨ في المائة) في صادراتهما بشكل كبير، بفضل ازدهار أسعار المصنوعات والمنتجات الأولية.

٣٤ - أما عن الواردات من السلع، فترجع معظم الزيادة إلى الزيادة في الأحجام، بنسبة ١٣,٥ في المائة للمنطقة ككل وأكثر من ٢٠ في المائة في خمسة بلدان: هي البرازيل وبيرو (٢٦ في المائة لكل منهما) وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) (٢٥ في المائة) والأرجنتين وكولومبيا (٢٢ في المائة لكل منهما). وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فمن الممكن جداً أن ينعكس اتجاه الفائض التجاري خلال السنوات القليلة القادمة.

### الشكل التاسع

#### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التجارة الخارجية، ١٩٩٦-٢٠٠٧



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية. (أ) أرقام أولية.

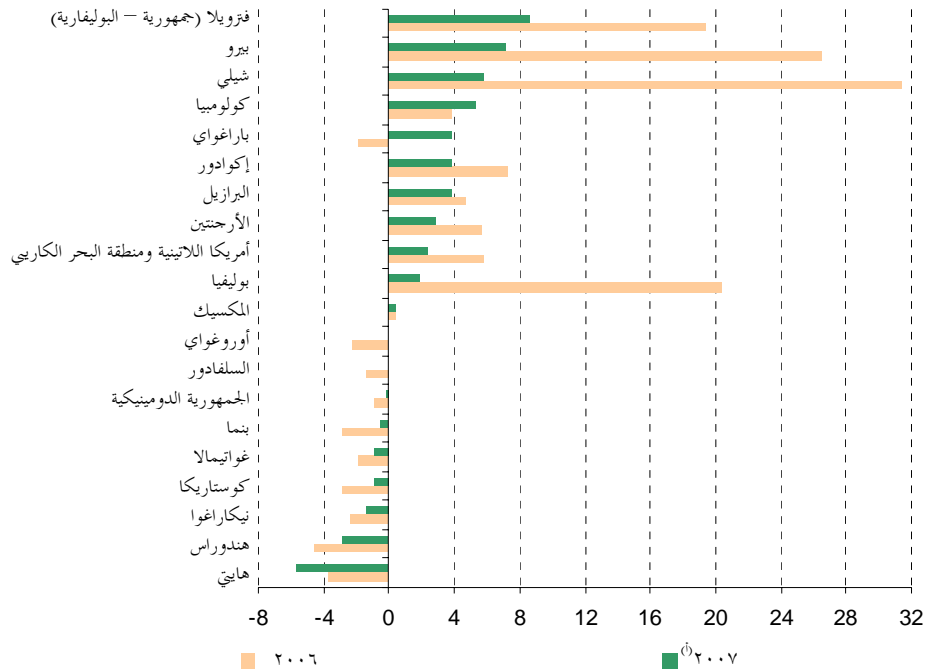
٣٥ - وبلغ العجز في الخدمات الجارية في المنطقة ككل ٢٤,٨ بليون دولار (-٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتعزى هذه النتيجة في المقام الأول إلى العجز في خدمات النقل (بنما وشيلي فقط هما مصدران رئيسيان لخدمات النقل). كما سجل عجز في خدمات تجارية أخرى، لا سيما في البرازيل. غير أن بعض البلدان، كالأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وشيلي، بدأ في تسجيل أرقام لا بأس بها في صادراتها من خدمات البرمجيات وبعض الخدمات التجارية (وإن كانت تقل كثيراً عنها في بلدان مثل الهند).

٣٦ - وارتفعت معدلات التبادل التجاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعام السادس على التوالي. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ نما هذا المؤشر بنسبة ١٩ في المائة. بيد أن التغيير جار بالفعل في العوامل المفضية إلى تحسن معدلات التبادل التجاري للمنطقة (انظر الشكل العاشر). وفي عام ٢٠٠٦، حدث تحسن بنسبة ٥,٩ في المائة في معدلات التبادل التجاري للمنطقة، إلا أنها انخفضت إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أن بلدانا مثل بيرو، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) حققت زيادات كبيرة بفضل الزيادة في أسعار المنتجات الأساسية التي تصدرها. وعموما، لا تزال معدلات التبادل التجاري في بلدان أمريكا الوسطى أقل مواتاة بكثير.

#### الشكل العاشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التباين في معدلات التبادل التجاري للسلع، تسليم ظهر السفينة/تسليم ظهر السفينة

(النسبة المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٧ - وقد تأثرت التحويلات الجارية، لا سيما التي أتت على هيئة تحويلات المهاجرين، بدرجة معتدلة بالتباطؤ الاقتصادي الحادث في الولايات المتحدة. وبالفعل، زاد رصيد

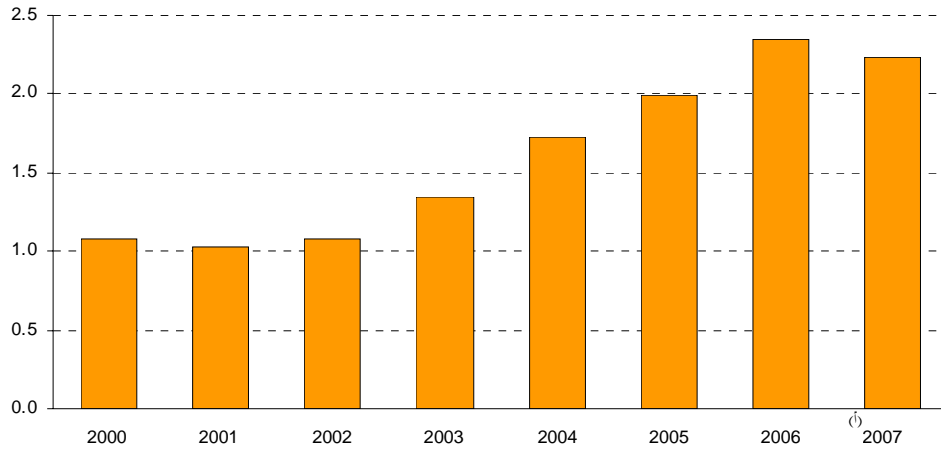
التحويلات الإيجابية بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ (مقابل نحو ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦) ليصل إلى حوالي ٦٢,٥ بليون دولار.

٣٨ - وكان رصيد الإيرادات مشابها إلى حد كبير لرصيد العام الماضي، حيث بلغ العجز ٨٨ بليون دولار. وكما هو مبين في الشكل الحادي عشر أدناه، زادت بدرجة كبيرة الأرباح وعوائد الأوراق المالية المعادة إلى الوطن خلال السنوات الأخيرة (انظر الشكل الحادي عشر). وارتفع هذا البند ارتفاعا كبيرا في كوستاريكا وشيلي (بسبب الأرباح الآتية من شركات التعدين الأجنبية) والبرازيل (أساسا من عوائد الإيداعات المالية القصيرة الأجل في سوق العائد الثابت، التي استفادت من ارتفاع أسعار الفائدة السائدة في البلد (شراء العملات ذات سعر الفائدة الأعلى بالعملات ذات سعر الفائدة الأدنى)).

الشكل الحادي عشر

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إعادة الأرباح إلى الوطن

(النسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.  
(أ) أرقام أولية.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٧، سجل حساب رؤوس الأموال والحساب المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كما في ذلك الخطأ والسهو) فائضا استثنائيا قدره ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وجاء هذا نتيجة للارتفاع الكبير في الاستثمار الأجنبي الصافي الذي بلغ ما يعادل ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والتدفق الصافي الكبير لرأس المال بما يعادل ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت هذه التدفقات، إلى جانب

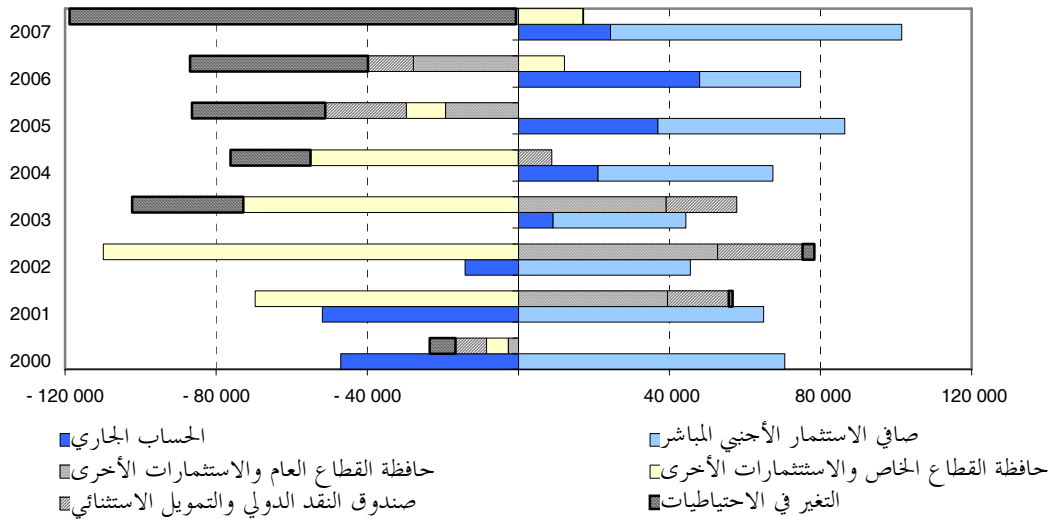
الفائض في الحساب الجاري، إلى تجمع احتياطات في المنطقة، تعادل ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعكست تدفقات رأس المال الأكبر حجماً إلى داخل المنطقة، بالدرجة الأولى، الارتفاع الكبير في الاستثمار المباشر الأجنبي في بلدان المنطقة، مما ولّد تدفقات استثمارية تقدر بمبلغ ٩٥ بليون دولار، وهو أكبر رقم للاستثمار الأجنبي المباشر شهدته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإطلاق. واقتربت تلك الزيادة بانخفاض حاد في الاستثمار المباشر لبلدان المنطقة في الخارج مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل الثاني عشر).

٤٠ - وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية زيادة كبيرة في عدد من البلدان. فشهدت إكوادور وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك زيادات تجاوزت ٢٠ في المائة، بينما شهدت بيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا زيادات تجاوزت ٥٠ في المائة. وكان البلد الذي شهد أكبر ارتفاع مطلق هو البرازيل، حيث قُدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه بمبلغ غير مسبوق وصل إلى نحو ٣٥ بليون دولار.

الشكل الثاني عشر

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مصادر واستخدامات ميزان المدفوعات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية وصندوق النقد الدولي.

(أ) أرقام أولية.

(ب) تشير القيم السلبية إلى حدوث زيادة في الاحتياطات.

٤١ - وخلال عام ٢٠٠٧، سعى المستثمرون الأجانب إلى الحصول على فرص للاستثمار المالي في بلدان المنطقة التي أظهرت أسواقها المحلية إمكانات استثنائية للنمو، لا سيما البلدان التي تقدم ميزات من حيث أسعار الفائدة وتوقع ارتفاع قيمة العملة. وجاءت أكبر التدفقات نتيجة للعمليات القصيرة الأجل (لا سيما عملية شراء العملات ذات سعر الفائدة الأعلى بالعملات ذات سعر الفائدة الأدنى في البرازيل وكولومبيا) التي تعد مناسبة بشكل أفضل في سياقات التقلبات، كالتقلبات التي شهدتها الأسواق الدولية خلال عام ٢٠٠٧. وشهدت البرازيل وكولومبيا أيضا أقل ارتفاع في المخاطر داخل البلد (مقيسا بمؤشر سندات الأسواق الناشئة وغيرها) خلال العام، حتى في الفترات التي يشهد فيها العزوف عن المخاطرة.

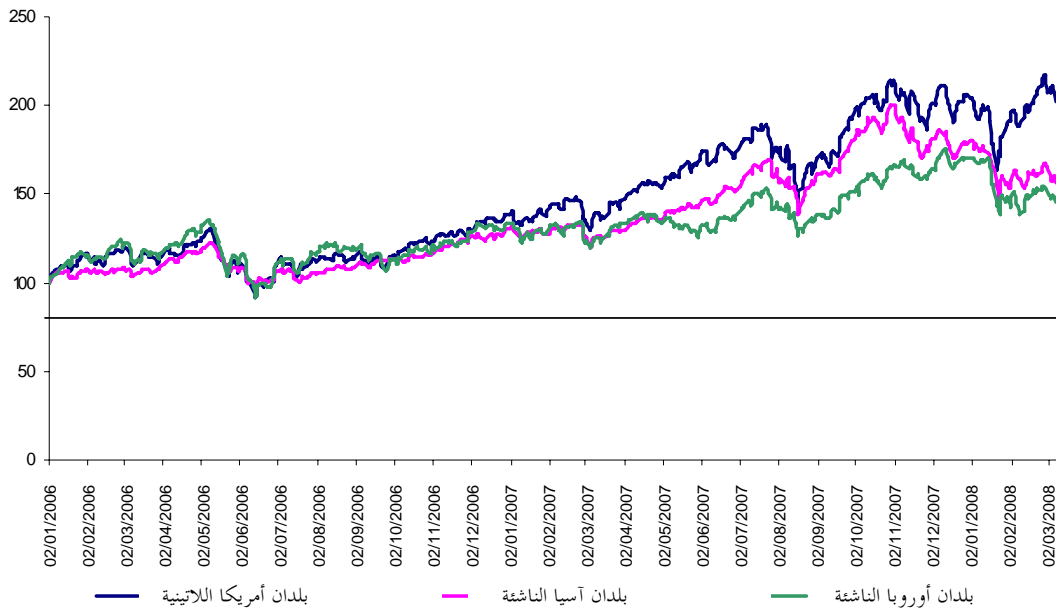
٤٢ - ويكشف توزيع الحساب المالي بين القطاعين العام والخاص بعض خصائص العمليات المالية التي أحرقت مع بلدان أخرى. أولا، كانت معظم التدفقات المالية السلبية الكبيرة تُعزى إلى تراكم الأصول في الخارج من قبل شيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، التي لم تشمل القطاع العام فقط بل كذلك صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق المعاشات التقاعدية (شيلي)، والشركات (شيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)) وأفراد (شيلي). ولا يزال تراكم الأصول الخارجية من قبل القطاع العام يتأثر كثيرا بالسياسات المالية والنقدية والقرارات المتعلقة بسياسات أسعار الصرف. وثانيا، تم التعويض عن تراكم هذه الأصول على صعيد المنطقة من خلال تدفقات الاستثمار في الحوافز المالية الأجنبية وارتفاع معدلات الاقتراض الخارجي، ولا سيما في البرازيل والمكسيك. وتألف الجزء الأكبر من التدفقات المالية في القطاع العام البرازيلي من الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية البرازيلية، التي يتم التفاوض على معظمها داخل البلد. وفي المكسيك، استمدت التدفقات المالية للقطاع العام، في معظمها، من الأوراق المالية الصادرة في الخارج، وخاصة لتمويل المبادرات في إطار المشاريع ذات التأثير المؤجل على خطة تسجيل الإنفاق العام، ومن زيادة القروض الخارجية. وفي معظم بلدان المنطقة الأخرى، تأتي تدفقات رأس المال إلى القطاع العام من ارتفاع معدل الاقتراض الخارجي، ولا سيما في شكل قروض قصيرة الأجل. وكانت دينامية تدفقات رأس المال إلى القطاع الخاص هي السمة الرئيسية الثالثة. ويقدر أن يكون هذا القطاع قد تلقى تدفقات رأس مالية صافية بنحو ١٧ بليون دولار في جميع أنحاء المنطقة، وهو رقم أعلى مما كان عليه في العام السابق. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع أسعار الأسهم بدرجة كبيرة، وخاصة في أسواق الأوراق المالية في البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا. وكان هذا أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الأسواق المالية لبلدان أمريكا اللاتينية، الذي فاق ارتفاع أسعار الأسهم الذي تحقق في الاقتصادات الناشئة في آسيا وأوروبا، وفقا للمؤشرات ذات الصلة لشركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال (انظر

الشكل الثالث عشر). وخلافا لما حدث في عام ٢٠٠٦، كان الرصيد النهائي في حساب رأس المال في المنطقة في عام ٢٠٠٧ إيجابيا إلى حد ما، نظرا لأن تراكم الأصول الخارجية للقطاع العام كانت تقابله تدفقات كبيرة في رأس المال إلى كل من القطاعين العام والخاص.

الشكل الثالث عشر

مؤشر الأسواق الناشئة لشركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال، ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(السلسلة اليومية، قيمة المؤشر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام مستمدة من بلومبرغ.

٤٣ - وخلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٧، أصدرت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما مجموعه ٣٣,٦ مليار دولار من السندات الجديدة في الخارج، أي زيادة قدرها ٩,٨ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، رغم تعليق إصدارات جديدة في آب/أغسطس بسبب الظروف غير المواتية في الأسواق المالية الدولية. وقد نجم جزء كبير من الزيادة في إصدارات الخارج عن زيادة الإصدارات بواسطة عملاء في الأرجنتين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وبيرو وجامايكا. واستمرت الإصدارات السيادية تفقد مكانتها أمام القطاعات الأخرى التي شكلت نحو ٧٥ في المائة من إجمالي الإصدارات حتى الربع الثالث. وتكشف زيادة الإصدارات غير السيادية عن إمكانية نمو الشركات والمصارف في



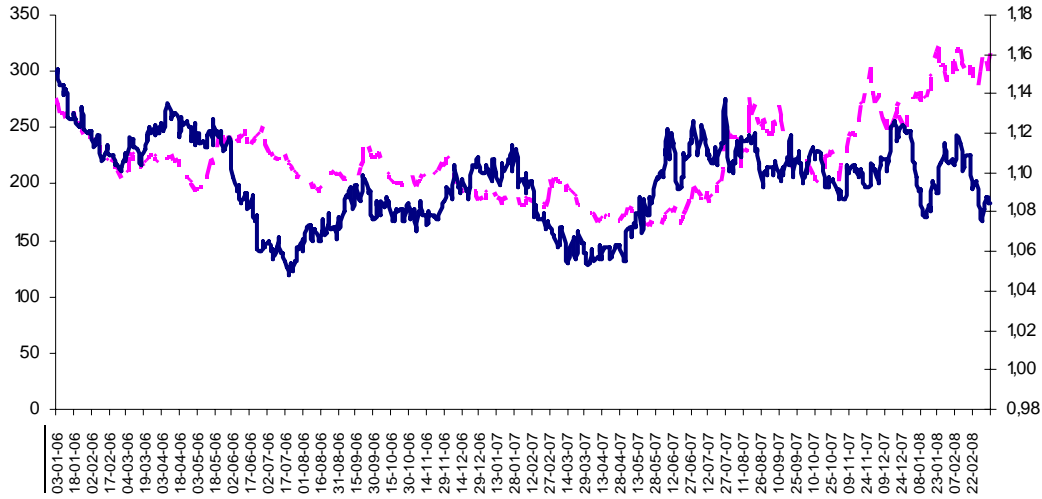
بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي توجد بحوزتها مصادر تمويل أكبر وأكثر تنوعاً من أي وقت مضى.

٤٤ - وكان لاضطراب الأسواق الدولية في آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، الذي أدت أسبابه الكامنة بالفعل إلى فترات أقصر من التقلبات في شباط/فبراير وأيار/مايو، أثر محدود نسبياً على المنطقة. ومع أن المخاطر التي تتعرض لها بلدان أمريكا اللاتينية، مقيسة بمؤشر سندات الأسواق الناشئة (EMBI +) الصادر عن شركة ج. ب. مورغان، قد ارتفعت من متوسط يقارب ١٧٥ نقطة أساس في حزيران/يونيه لتبلغ ذروة قدرها ٢٨١ نقطة أساس في منتصف آب/أغسطس، مما أسهمت في حدوث توقف مؤقت في الإصدارات الدولية، لم تتعرض المواقف المالية للمستثمرين الأجانب في المنطقة إلى انتكاسات هامة أو لفترات طويلة (انظر الشكل الرابع عشر). وهذه إحدى سمات الأسواق الناشئة عموماً.

الشكل الرابع عشر

مؤشر سندات الأسواق الناشئة (EMBI +) لأسواق أمريكا اللاتينية والأسواق الناشئة،  
٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

(السلسلة اليومية بالنقاط الأساسية)



مؤشر سندات الأسواق الناشئة لدول أمريكا اللاتينية / مؤشر سندات الأسواق الناشئة (الخط الأزرق)  
إجمالي مؤشر سندات الأسواق الناشئة (الخط الوردي) (المحور الأيسر)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام مستمدة من شركة ج. ب. مورغان.

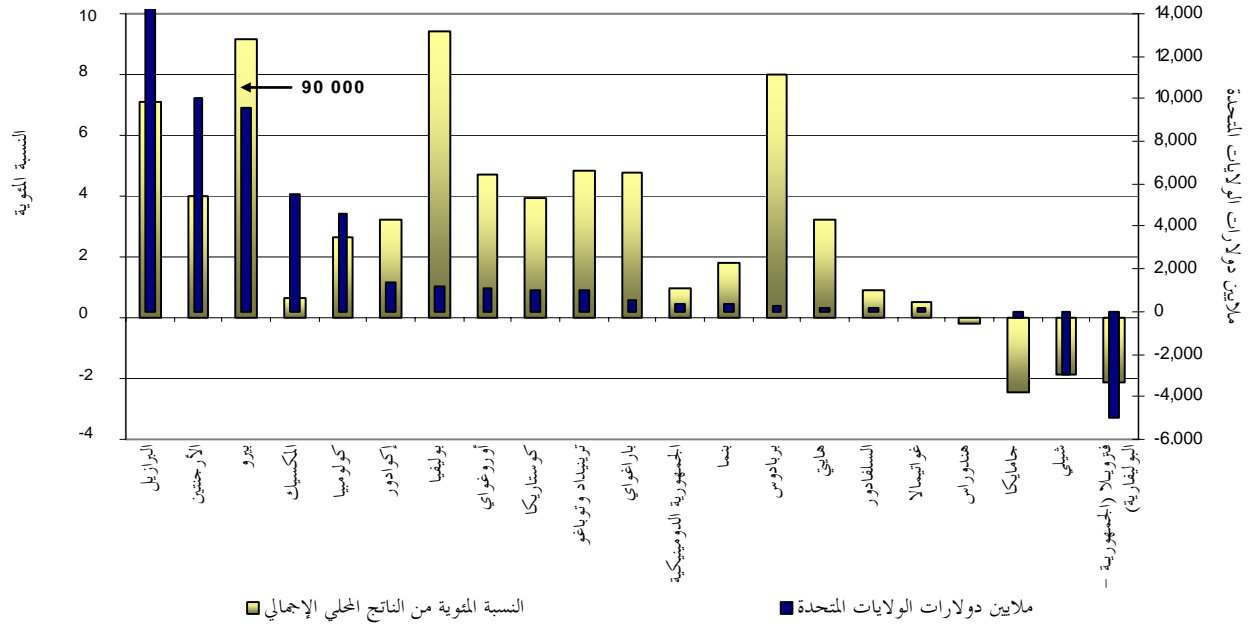
٤٥ - وأدت زيادة الخصوم في الخارج إلى ارتفاع إجمالي الدين الخارجي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما مكوتها القصير الأجل. وبلغ مجموع الدين قرابة ٧١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧، وهو يمثل زيادة نسبتها ٨,٧ في المائة عن المبلغ في نهاية عام ٢٠٠٦، مع أنها، إذا أخذت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يقدر أنها انخفضت من ٢٢ في المائة إلى نحو ٢٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعكس ارتفاع رصيد الدين الخارجي ارتفاع قيمة عدد من العملات في المنطقة، وعملات أخرى، ولا سيما اليورو مقابل الدولار. كما كان هناك منحى لارتفاع الاقتراض من الخارج في عدد لا يستهان به من دول المنطقة. والاستثناء الملفت للنظر لهذا المنحى المتصاعد يتمثل في انخفاض الدين الخارجي المستحق على بلدان المنطقة الفقيرة المثقلة بالديون (بوليفيا وغيانا ونيكاراغوا وهندوراس) بسبب إعفائها من الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وخاصة من قبل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٤٦ - ونتيجة للعمليات التي أجريت في الخارج، ارتفعت الاحتياطيات الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٧ ارتفاعا كبيرا (انظر الشكل الخامس عشر). وقد حدث هذا التراكم في سياق ارتفاع قيمة العملة وارتفاع عدد عمليات التعقيم النقدي في المنطقة. وبلغ مجموع الاحتياطيات الدولية في المنطقة قرابة ٤٦٠ بليون دولار في نهاية السنة، أي بزيادة قدرها ٤٢ في المائة عما كانت عليه في نهاية العام السابق. وارتفاع نسبة الأصول بالدولار في إجمالي الاحتياطيات الدولية في المنطقة يسبب خطرا محتملا في الوقت الذي تهبط فيه قيمة الدولار مقابل العملات في كل مكان. وقد يؤدي حدوث انخفاض حاد في قيمة الدولار على المدى القصير أو المتوسط إلى إحداث تأثير سلبي كبير على الثروة سينعكس على الأرصد النقدي في المصارف المركزية. وهذا يشكل مصدر قلق في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في البلدان الناشئة، التي توجد بحوزتها نسبة كبيرة من الأصول الناشئة عن الاختلال الخارجي للولايات المتحدة في شكل احتياطيات دولية كبيرة.

## الشكل الخامس عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التغيير في الاحتياطيات الدولية، ٢٠٠٧<sup>(أ)</sup>

(بملايين دولارات الولايات المتحدة والنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية وصندوق النقد الدولي.

(أ) أرقام أولية.

## خامساً - الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية لعام ٢٠٠٨

٤٧ - رغم الاضطراب الذي حصل في الأسواق المالية وتطور اقتصاد الولايات المتحدة، فإن الاستقرار النسبي للاقتصادات في المنطقة يوفر أسباباً تدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر. فمنحى النمو الذي بدأ قبل خمس سنوات من المتوقع أن يستمر في عام ٢٠٠٨، وإن كان بمعدل أبطأ مما كان عليه في عام ٢٠٠٧. وسيشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة توسعاً بنحو ٤,٧ في المائة، مما يعني سنة رابعة على التوالي من النمو بمعدل يزيد على ٣ في المائة من نصيب الفرد من الناتج. ويتوقع أن يظل الطلب المحلي قوياً في المنطقة في عام ٢٠٠٨، تدعمه زيادة في الاستثمارات (التي لا تزال مستوياتها الحالية، رغم تزايدها خلال السنوات القليلة الماضية، غير مرتفعة بما يكفي للحفاظ على معدل نمو يقارب ٥ في المائة إلى ٦ في المائة). كما أن الاستهلاك الخاص، مدعوماً بانخفاض معدل البطالة في المنطقة وزيادة فرص العمل في

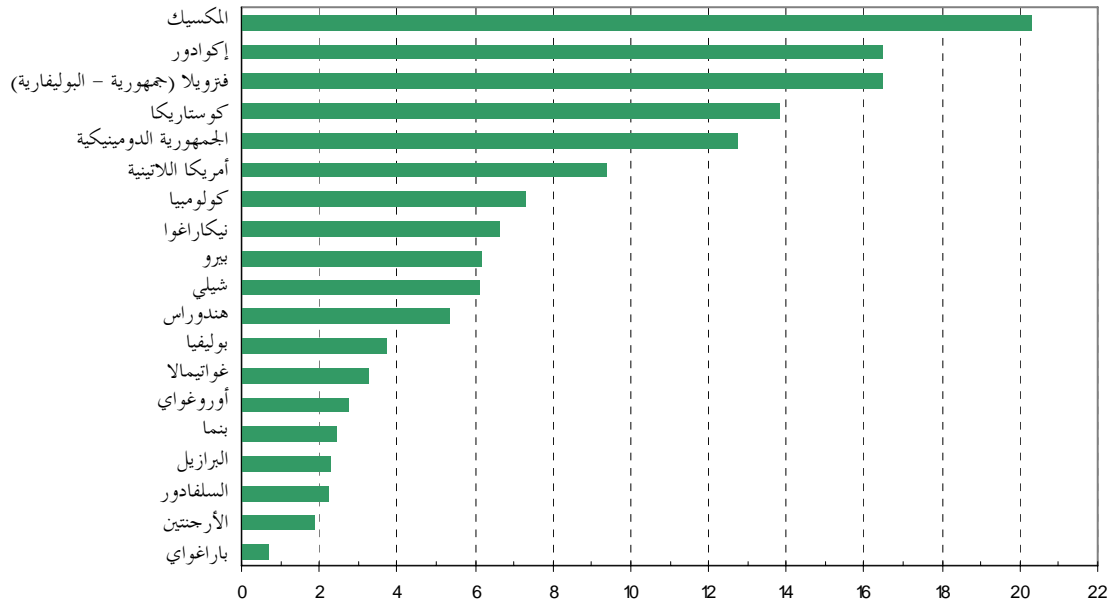
القطاع الرسمي، سيؤدي أيضا إلى إطراد الطلب المحلي. وتحسين مؤشرات سوق العمل والحد من الفقر، بالإضافة إلى التخفيض الأولي في انعدام المساواة (كما يتبين من انخفاض معاملات جيني في بعض الاقتصادات)، يمكن أن يعزز الاستهلاك مما يدعم الطلب المحلي في دول المنطقة.

٤٨ - وتتوقف هذه التوقعات إلى حد ما على ما إذا كانت الاستراتيجيات المنفذة بهدف السيطرة على الوضع في الأسواق المالية الدولية ستنجح فعلا في الحيلولة دون حدوث تخفيض أعمق قد يؤثر على استدامة النمو العالمي، ويمكن أن يؤدي، في سياق حدوث تقلبات أخرى في الأسواق المالية، إلى زيادة خطر تصاعد العلاوات وحدوث مزيد من التدهور في الأوضاع المالية للاقتصادات الناشئة. ويتوقع أن يكون تأثير تباطؤ النمو في الولايات المتحدة على المكسيك وأمريكا الوسطى شديدا، نظرا لأن صادراتها موجهة أكثر إلى أسواق الولايات المتحدة وتتكون أساسا من السلع المصنعة، التي يخضع العديد منها لقواعد محددة للغاية تتعلق بالمشأ مما يجعل إحداث تغيير على المدى القصير أمرا صعبا (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر

أمريكا اللاتينية (١٨ بلدا): الصادرات من السلع إلى الولايات المتحدة، ٢٠٠٦

(النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٤٩ - وجاءت إشارات تحذيرية أخرى من المنطقة ذاتها ترتبط بتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان، بما في ذلك استمرار تعزيز أسعار الصرف الحقيقية في بعض الاقتصادات في أمريكا الجنوبية، رغم التدابير التي اتخذتها سلطاتها النقدية. وفي الوقت نفسه، يتسارع التضخم في عدد من البلدان، مما يعكس ظهور ضغوط من جانب العرض (ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة) وجانب الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق العام ينحو إلى الزيادة في كل مكان ليس فقط بأكثر من الناتج الاسمي، بل بأكثر من الإيرادات. وسلوك الإنفاق العام هذا الذي يساير الدورات الاقتصادية لا يثير مشاكل مالية في الأجل القصير بسبب زيادة الموارد، لكنه يثير شيئاً من القلق لأنه قد يكون مؤشراً على تغيير المسار في السياسة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يزداد الائتمان الاستهلاكي في العديد من دول المنطقة وقد يزيد هذا من الضغط التصاعدي على الأسعار في الوقت الذي يزداد فيه الطلب باطراد.

٥٠ - تواجه المصارف المركزية تصاعد معدلات التضخم وقد تضطر إلى رفع أسعار الفائدة في الوقت الذي لا يرجح أن ترتفع فيه أسعار الفائدة الدولية. وفي هذا السياق، يبدو أن زيادة إحكام السياسة المالية هي الاستراتيجية الأفضل، لأنها ستقلل من الضغوط التضخمية وتخفف كذلك من الضغط على سوق الائتمان مما يجعل تخفيض أسعار الفائدة أمراً ممكناً.

٥١ - وبالرغم من أداء اقتصادات المنطقة في السنوات القليلة الماضية وتوقعات النمو لعام ٢٠٠٨، فإنه إذا أمعن النظر، توجد هناك أيضاً شكوك بشأن ما إذا كانت المنطقة تستفيد من الوضع الخارجي المواتي لتخصيص بعض الموارد الاستثنائية المتاحة للبلدان للاضطلاع بأنشطة قد تسهم في تحقيق نمو مطرد.

٥٢ - ومن المرجح جدا أن تستمر التغيرات الهيكلية في الطلب العالمي الناجمة عن عمليات التصنيع في الصين والهند، اللتين تفضلان السلع الأساسية التي تنتجها أمريكا اللاتينية، في إفادة المنطقة لعدد من السنوات القادمة. وللإفادة من هذه الفرص، يجب إعطاء أنشطة إنتاج السلع دفعة استراتيجية. إلا أن تطوير أنشطة أخرى يرتبط الكثير منها بهذه السلع الأساسية، يحتاج أيضاً إلى التحفيز. أولاً، ينبغي أن تهتم بلدان المنطقة نفسها للفترة الآتية بلا ريب، التي ستخفض فيها القيمة النسبية للسلع الأساسية. وثانياً، من الممكن أن لا تسهم التنمية القائمة حصراً على الموارد الطبيعية دون المزيد من القيمة المضافة ودون إدماج أي دراية إضافية في تحسين توزيع الدخل. وقد لا يكفي أيضاً استحداث عوامل خارجية لتعزيز عملية التنمية.

٥٣ - وبناء على ذلك، ينبغي لبلدان المنطقة أن تضع استراتيجيات لإدماج الدراية في الأنشطة القائمة على استغلال الموارد الطبيعية ولتطوير قطاعات جديدة. وفي هذا السياق،

هناك ثلاثة أنشطة لا غنى عنها: (أ) تعزيز البنية التحتية؛ (ب) إنشاء شبكة للابتكار؛ (ج) تشجيع التعليم العالي الجيد النوعية. وينبغي تخصيص الموارد والقدرات اللازمة لهذه الأنشطة، بعد اتخاذ قرار استراتيجي للاستفادة من العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية. وفي حين أحرزت بعض البلدان تقدماً في هذا المجال، من الواضح أنه غير كاف، مما يلقي ظلالاً من الشك على قدرة المنطقة على وضع الأساس اللازم لتحقيق النمو المستدام.

---